Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية
MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

التجربة التنموية الكندية

م.د نور عبد الحسن كاظم القريشي
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين
noor.abdulhassan@nahrainuniv.edu.iq

استلام البحث:12-06-2026 مراجعة البحث :11-07-2026 قبول البحث:05-08-2026

الملخص

يتناول هذا البحث التجربة التنموية في كندا بوصفها نموذجاً تاريخياً للتنمية متعددة الأبعاد، إذ انتقلت كند من اقتصاد يعتمد بصورة أساسية على الزراعة والموارد الطبيعية والتجارة الأولية إلى اقتصاد متنوع قائم على الصناعة والمعرفة والابتكار، وقد ارتبط هذا التحول بتطور دور الحكومة الكندية في التخطيط الاقتصادي، والاستثمار في البنية التحتية، وتنمية رأس المال البشري، وتشجيع الاستثمار والتجارة، إلى جانب بناء مؤسسات اقتصادية واجتماعية فاعلة في جميع المقاطعات والأقاليم الكندية.

كما أن البحث على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتجربة التنموية الكندية، ولاسيما المراحل التاريخية لتطور السياسات التعلمية والصحة والإسكان، باعتبارها عناصر أساسية في بناء رأس المال البشري وتحسين مستوى المعيشة، وتوضح التجربة الكندية أن التنمية لم تقتصر على تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، وإنما ارتبطت بتوسيع الخدمات العامة وتحسين فرص الوصول إليها ، وتعزيز الاستقرار المؤسسي، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع المقاطعات و الأقاليم الكندية .

الكلمات المفتاحية: التجربة التنموية – كندا.

Abstract:
This research examines the development experience in Canada as a historical model of multidimensional development. Canada has moved from an economy that relies primarily on agriculture, natural resources, and primary trade to a diversified economy based on industry, knowledge, and innovation. This transformation has been linked to the evolving role of the Canadian government in economic planning, infrastructure investment, human capital development, and the promotion of investment and trade, in addition to building effective economic and social institutions in all Canadian provinces and territories.
Keywords : development experience – Canada.

المقدمة :

أصبحت التنمية في العصر الحديث مفهوماً يتجاوز حدود النمو الاقتصادي ليشمل مجموعة مترابطة من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والمؤسسية ، بحيث يقاس تقدم الدول بقدرتها على تحقيق النمو وتحسين نوعية الحياة في الوقت نفسه، ومن هذا المنطلق تبرز كندا بوصفها حالة جديرة بالدراسة ، لما تتمته به من موارد طبيعية واسعة ، وموقع تجاري مهم، ومؤسسات عامة مستقرة، فضلاً عن تنوعها السكاني والاجتماعي.

تكمن أهمية التجربة الكندية في أن العملية التنموية لم تسلك مساراً واحداً، وإنما تشكلت عبر تحولات تاريخية وسياسات متراكمة استجابت للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد ، فقد ارتبط تطور الاقتصاد الكندي في مراحلة الأولى باستغلال الموارد الطبيعية والتجارة، ثم شهد توسعاً صناعياً، قبل أن يتجه بصورة متزايدة نحو الاقتصاد القائم على المعرفة والتكنولوجيا ، وفي الوقت نفسه، تطورت السياسات العامة المتعلقة بالتعليم والصحة والإسكان لتصبح جزءاً من عملية بناء المجتمع والدولة الحديثة.

وتبرز أهمية الدراسة هذه التجربة في إمكانية فهم العملية التنمية في كندا ، الاستفادة من هذه التجربة في التعرف على السياسات والآليات التي أسهمت في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، واستخلاص الدروس منها في الاستثمار في رأس المال البشري وتطوير الخدمات العامة .

وينطلق الدراسة من فرضية مفادها أن نحاج التجربة التنموية في كندا ارتبط بتكامل النمو الاقتصادي مع رأس المال البشري والسياسات الاجتماعية والاستقرار المؤسسي، مما أسهم في تحقيق تنمية أكثر شمولاً رغم استمرار عدد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية .

التمهيد: نبذه عامة عن كندا

كندا، هي دولة واسعة النطاق تقع في شمال أمريكا، وهي معروفة بتنوعها الجغرافي وثقافاتها المتعددة، يعود التاريخ الرسمي لتأسيس كندا إلى عام 1868م، عندما تم توحيد عدة مستعمرات بريطانية لتشكيل دولة كندا ككيان اتحادي، منذ ذلك الحين ، شهدت كندا تطوراً اقتصادياً واجتماعياً مستمراً.

كندا تتألف من (10) مقاطعات وثلاث أقاليم، تقع في القسم الشمالي من القارة وتمتد من المحيط الأطلسي في الشرق إلى المحيط الهادي في الغرب وتمتد شمالاً في المحيط المتجمد الشمالي، كندا هي البلد الثاني عالمياً من حيث المساحة، كما أن حدود كندا مشتركة مع الولايات المتحدة من الجنوب والشمال الغربي، وهي الأطول في العالم، وهي رابع أكبر منتج للنفط الخام في العالم حيث تنتج (5,694000) برميل يومياً، وتشير الإحصائيات الرسمية التي نشرتها وكالة الإحصاء الكندية عام 2023م، إلى أن عدد سكان كندا هو (40) مليون نسمة، يتركز (40%) منهم تقريباً في مقاطعة (أونتاريو)، التي تقع فيها عاصمة كندا السياسية (أوتاوا)، وتوجد في (أونتاريو) كذلك مدينة (تورنتو) التي تُعد من أهم المراكز التجارية، وهي في نفس الوقت عاصمة المقاطعة. [1]

كندا دولة فيدرالية يحكمها نظام ديمقراطي تمثيلي وملكية دستورية حيث الملك (تشارلز الثالث) قائد الدولة، الأمة الكندية ، أمة ثنائية اللغة حيث اللغة الانكليزية واللغة الفرنسية لغتان رسميتان على المستوى الاتحادي، تُعد كندا واحدة من أكثر دول العالم تطوراً، حيث تمتلك اقتصاداً متنوعاً وتعتمد على مواردها الطبيعية الوفيرة، وعلى التجارة وبخاصة مع الولايات المتحدة اللتان تربطهما علاقة طويلة ومعقدة، كذلك كندا عضو في مجموعة الدول الصناعية السبع ومجموعة الثماني ومجموعة العشرين وحلف شمال الأطلسي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة التجارة العالمية ودول الكومنولث والفرنكوفونية ومنظمة الدول الامريكية والإبيك والامم المتحدة، وتمتلك كندا واحداً من أعلى مستويات المعيشة في العالم حيث مؤشر التنمية البشرية يضعها في المرتبة الثامنة عالمياً.[2]

[1]– أسامة حسين كامل و أماني ماهر أحمد ، السياسات الاقتصادية في كندا، ورقة بحثية غير منشورة ،(إشراف : عبد الله فيصل)، كلية التجارة ، جامعة أسيوط، 2024، ص 1.

[2] –المصدر نفسه ، ص 1.

المبحث الأول : الجانب الاقتصادي لعملية التنمية في كندا

يُعد الجانب الاقتصادي أحد المحاور الأساسية في عملية التنمية في كندا، إذ ارتبط تطور الاقتصادي الكندي بقدرة الدولة على استثمار مواردها الطبيعية والبشرية وتطوير البنية التحتية، وتعزيز التجارة والاستثمار والابتكار إلى جانب بناء مؤسسات اقتصادية ومالية مستقرة، وقد أسهمت هذه العوامل في تشكيل اقتصاد متنوع ومندمج بدرجة كبيرة في الاقتصاد العالمي.

أولاً: مراحل تطور التاريخي التنمية الاقتصادية في كندا: ويمكن تقسيم هذه المراحل إلى مايأتي:

المرحلة الأولى : بدأت هذه المرحلة مع تأسيس الاتحاد الكندي عام 1867م، فقد شكل تأسيس الاتحاد الكندي الأساس السياسي والمؤسسي لبناء اقتصاد وطني أكثر تكاملاً ، فقد أدى الاتحاد إلى توحيد عدد من المستعمرات في كيان اتحادي واحد، وأصبحت الحكومة الفيدرالية قادرة على التعامل مع قضايا التجارة والنقل والتصنيع والتنمية الإقليمية ضمن إطار وطني، وكانت التنمية الاقتصادية في هذه المرحلة مرتبطة بصورة أساسية بتوسيع الأسواق الداخلية وربط المناطق المختلفة ، فضلاً عن استغلال الموارد الطبيعية والزراعية، كما ركزت الحكومة الكندية في هذه المرحلة على دعم سكك الحديد وتطوير الموانئ ، وتشجيع الاستيطان .[3]

ويمثل عام 1879م واحدة من أهم نقاط التحول في تاريخ التنمية الاقتصادية الكندية، ففيها طبقت حكومة (جون إيه ماكدونالد) السياسة الوطنية ، التي تمثلت بحزمة متكاملة من الإجراءات الاقتصادية ، التي اعتمدت على ثلاث عناصر: فرض تعريفة كمركية مرتفعة على عدد من السلع الصناعية المستوردة لحماية الصناعات الكندية الناشئة ، والتوسع في البنية التحتية ، انشاء سوق وطنية واسعة وربط المناطق الزراعية والصناعية بالمراكز التجارية.

ومن أهم التطورات المؤسسية في هذه المرحلة هو تأسيس بنك كندا، فقد اوصت اللجنة الملكية آنذاك بإنشاء بنك مركزي، وأقر قانون بنك كندا عام 1934م ، وبدأ البنك عمله عام 1935م، وكان الهدف الأولي له مرتبطاً بتنظيم النظام النقدي والمالي والتعامل مع قضايا النقد الأجنبي والاستقرار المالي، قبل أن يتطور دوره لاحقاً ليصبح المؤسسة الرئيسية المسؤولة عن السياسة النقدية.

المرحلة الثانية (1945- 1980): وهي مرحلة الاقتصاد التنموي، فبعد عام 1945م دخلت كندا مرحلة نمو اقتصادي قوي ارتبطت بإعادة تحويل الاقتصاد من الإنتاج الحربي إلى الإنتاج المدني ، وزيادة الاستثمار ، ونمو المدن والصناعة، واصبحت الحكومة الكندية أكثر اهتماماً بالبنية التحتية والتعليم والبحث العلمي وتنمية الموارد ، إلى جانب المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، وعلى أثر ذلك برز المجلس الوطني للبحوث الكندي (NRC) والمؤسسات الحكومية المعنية بالبحث العلمي والتكنولوجيا بوصفها أدوات لدعم القدرة الصناعية والابتكار ،وفي عام 1947م أنشئت النواة الأولى لبرنامج (المساعدة البحثية الصناعية IRAP) ، بهدف مساعدة الصناعة الكندية على الوصول إلى المعرفة العلمية والتقنية، وفي

الستينيات تطور البرنامج ليقدم مساعدات مالية للبحث والتطوير في الشركات، وأصبح إحدى أدوات السياسة الحكومية لرفع القدرة التكنولوجية للصناعة.[4]

وفي عام 1969م إنشات الحكومة الكندية الفيدرالية (خطة إدارة التوسع الاقتصادي الإقليمي) لتنسيق سياسة التنمية الإقليمية ، ثم طورت السياسة خلال السبعينيات من خلال اتفاقية التنمية العامة مع المقاطعات، وأصبحت التنمية الإقليمية مجالاً مؤسسياً واضحاً ضمن السياسة الاقتصادية الفيدرالية. [5]

أدت هذه المرحلة إلى توسيع البنية التحتية ، وزيادة قدرة الحكومة على معالجة الاختلالات الإقليمية، وتطوير قاعدة البحث العلمي والصناعي، إلا أن الاقتصاد الكندي واجه في السبعينيات مشكلة التضخم وارتفاع أسعار الطاقة والاضطرابات الاقتصادية العالمية ، الأمر الذي فرص لأحقاً إعادة النظر في ادوات السياسة الاقتصادية. [6]

المرحلة الثالثة (1980–2000م): دخل الاقتصاد الكندي في الثمانينات مرحلة اتسمت بالتضخم المرتفع، وارتفاع اسعار الفوائد والعجز المالي ،والتباطؤ الاقتصادي ،وقد اتجهت الحكومة والبنك المركزي إلى إعادة صياغة السياسة الاقتصادية بهدف السيطرة على التضخم وتحسين كفاءة الاقتصاد ،بينما بدأت كندا في الوقت نفسه تتجه بصورة أكبر نحو تحرير التجارة وزيادة المنافسة الدولية، ولتحقيق الأهداف التنموية والتغلب على التحديات الاقتصادية، قامت الحكومة الكندية بالتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة الكندية –الأمريكية، التي دخلت حيز التنفيذ عام 1989م، أدت الاتفاقية إلى زيادة درجة الانفتاح الاقتصاد الكندي، ووفقاً للتقارير الحكومية الكندية ارتفعت نسبة صادرات السلع الكندية من نسبة(21%) من الناتج المحلي الإجمالي في أواخر الثمانينات إلى ما يقارب (30%) في عام 2008م، قبل الأزمة المالية العالمية.[7]

ركزت الحكومة الكندية خلال مرحلة التسعينيات على ضبط المالية العامة، وزيادة القدرة التنافسية ، وتوسيع التجارة، وتحسين بيئة الاستثمار، مع الاعتماد بصورة أكبر على آليات السوق والمنافسة، وفي الوقت نفسه، استمرت الحكومة في دعم البحث العلمي والتطوير الصناعي والشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج (المساعدة البحثية الصناعية IRAP).[8]

[4] - نقلاً عن : مسعود بن مويزة ، استراتيجية الابداع لتطوير القطاع العام – إشارة لحالة كندا، مجلة العلوم التجارية، جامعة الاغواط، المجلد 21، العدد 2، 2022، ص 266.

[5]- Richard Pomfret, The Economic Development of Canada ,London: Routledge, 2013,P40.

[6] - Richard Pomfret, op. cit., p. 45.

[7]- Nozimjon Abdujalilov and Aziz Zikriyoev, "The economy of Canada, State University of Economics, Faculty of Management, 2025,P236.

[8]- Donald J. Savoie, *Reviewing Canadas Regional Development Efforts*, Royal Commission on Renewing and Strengthening Our Place in Canada, 2003,P 153.

المرحلة الرابعة (2000– 2025) : مع بداية القرن الحادي عشر أصبح مفهوم التنمية الاقتصادية الكندية أكثر ارتباطاً بالابتكار والاقتصاد المعرفي، إلى جانب البنية التحتية التقليدية، فزاد الاهتمام بتطوير شبكات الاتصالات والبحث والتطوير والجامعات والتكنولوجيا، فضلاً عن، تجديد الطرق والجسور والمرافق العامة، ففي عام 2002م تم أنشاء (البنية التحتية الكندية)، بوصفها مؤسسة فيدرالية متخصصة في تنسيق ودعم الاستثمار في البنية التحتية.[9]

بعد ذلك، احدث الأزمة المالية العالمية تحدياً كبيراً للاقتصاد الكندي، فاعتمدت الحكومة في عام 2009م (خطة العمل الاقتصادي الكندي)، بهدف دعم الطلب والتوظيف والاستثمار والحد من الركود العالمي، تضمنت الخطة تخفيضات ضريبية ، وبرامج دعم للأسر والشركات وتمويلاً للبنية التحتية ، وبرامج للقطاعات المتضررة ، وخصصت الخطة ما يقارب (12) مليار دولار كندي ، وقد نجحت الخطة في رفع الناتج المحلي الحقيقي بنحو (1.4%) في عام 2010م، ومع المحافظة على نحو (140) الف وظيفة.

ومن منتصف العقد الثاني للقرن الحادي والعشرين بدأت السياسة التنمية الاقتصادية الكندية تتجه بصورة أكثر وضوح نحو الابتكار ،اقتصاد منخفض الكاربون، والاستثمار الاستراتيجي، وتنمية الشركات ذات الامكانيات العالية للنمو، واصبح هدف التنمية ليس فقط زيادة حجم الاقتصاد وإنما تحسين الانتاجية والقدرة التنافسية وبناء صناعات قادرة على المنافسة عالمياً، ففي عام 2017م اطلقت الحكومة (صندوق الابتكار الاستراتيجي SIF)، لدعم المشروعات الصناعية والاستثمارات الكبرى والتحول التكنولوجي، ويهدف البرنامج إلى تشجيع البح والتطوير وتوسيع الشركات الكندية وجذب الاستثمارات ودعم القدرات الصناعية الاستراتيجية وإعطاء اولوية للاقتصاد منخفض الكربون.[10]

أما في المرحلة المعاصرة أصبحت التنمية الاقتصادية في كندا أكثر ارتباطاً بثلاثة تحديات رئيسية : ضعف الانتاجية، وإلى زيادة استثمار الشركات الخاصة، التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون، لذلك ركزت سياسات التنمية الاقتصادية على دعم التكنولوجيا النظيفة و البحث والتطوير، وايضاً دعم الشركات الصغيرة والناشئة وجذب الاستثمارات الاستراتيجية، ويُعد برنامج (صندوق الابتكار الاستراتيجي)، أهم الأدوات الحديثة في هذا المجال، إذ يهدف إلى تقليل مخاطر الاستثمارات الخاصة في المشروعات التحويلية الكبرى، ودعم البحث العلمي والتطوير، وبناء قدرات صناعية داخل كندا.[11]

[9]- Stephen S. Poloz, "From Hewers of Wood to Hewers of Code: Canadas Expanding Service Economy" (remarks, C.D. Howe Institute, Toronto, ON, November 28, 2016), Bank of Canada,P4.

[10]- Nathan Nunn, "Rethinking economic development, Canadian Journal of Economics, vol 52, no. 4 ,2019,P 1349.

[11] - N. Abdujalilov and A. Zikriyoev, op. cit., P 240.

ثانياً: مؤشرات التنموية الرئيسة في الاقتصاد الكندي.

تطورت المؤشرات التنموية في كندا تطوراً كبير منذ الستينيات القرن الماضي حتى وقتنا الحاضر، كما سنوضحه في الجداول الاتية :

جدول رقم (1)

نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (1961–2025م) في كندا

السنة	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي	السنة	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي
1961	3.16	2000	5.23
1965	6.64	2005	3.02
1970	2.54	2008	0.69
1975	1.82	2010	3.21
1980	3.16	2015	5.23
1985	5.78	2020	0.65
1990	0.19	2023	1.47
1995	2.81	2025	1.70

المصدر من أعداد الباحثة باعتماد على بيانات البنك الدولي، هيئة الإحصاء الكندية .

يتضح من البيانات أعلاه، أن الاقتصاد الكندي حقق معدلات نمو مرتفعة نسبياً خلال الستينيات والسبعينيات ، ثم أصبح النمو أكثر تذبذباً منذ الثمانينات ، سجل انكماشاً واضحة في الاعوام (1982م حيث بلغ معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي (2.86) ، وعام 1991 حوالي (2.09) ، وعام 2009 (2.77)، وعام 2020 (0.65) ، وكان انكماش عام 2020م مرتبطاً بصورة مباشرة (بجائحة كؤفيد 19)، وفي المقابل سجلت كندا معدلات نمو مرتفعة في الأعوام 1962 (6.1) و2021 (6.3) .

جدول رقم (2)

نسبة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (1961–2025م) في كندا بالدولار الأمريكي

السنة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	السنة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
1961	15,605.54	2000	37,906.90
1965	18,585.90	2005	41,006.26
1970	21,428.93	2010	41,164.38
1975	24,275.84	2015	43,551.39
1980	27,622.40	2020	42,366.17
1985	29,851.67	2025	45,418.13
1990	31,654.36		
1995	32,801.45		

المصدر من أعداد الباحثة باعتماد على بيانات البنك الدولي، هيئة الإحصاء الكندية .

أنعكس التطور التدريجي والمتواصل للاقتصاد الكندي بشكل ايجابي على حياة مواطني البلاد، إذ ازداد مستوى دخلهم الفردي بشكل كبير حتى أصبحت كندا تحتل المركز الثالث عالمياً من ناحية ارتفاع مستوى الدخل.

الشكل رقم (1)

هيمنة القطاعات (النفط – الغاز– التعدين والزراعة والخدمات) حسب المقاطعات في الناتج المحلي الإجمالي (2019–2025م) في كندا

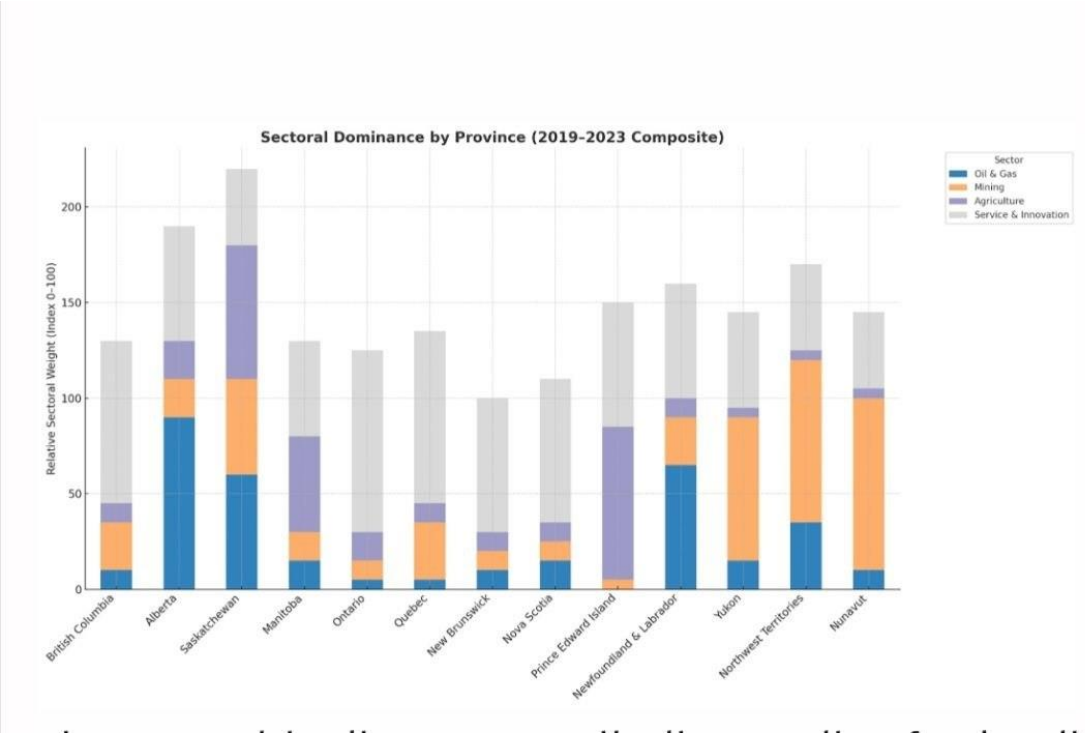

جدول رقم (3)

نسبة صادرات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي للأعوام (1960–2025) في كندا

السنة	نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي	السنة	نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي
1961	17.60	2000	44.20
1965	18.30	2005	36.90
1970	21.80	2010	29.20
1975	22.00	2015	30.70
1980	27.50	2020	29.50
1985	27.00	2025	31.30
1990	25.10		
1995	36.10		

المصدر : الجدول من إعداد الباحث باعتماد على بيانات صندوق البنك الدولي

https:// data.worldbank.org

جدول رقم (4)

الانفاق الحكومي على البحث العلمي والتطور الصناعي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) (1996–2025م) في كندا

السنة	الانفاق على البحث العلمي والتطور الصناعي	السنة	الانفاق على البحث العلمي والتطور الصناعي
1996	1.61	2011	1.79
1998	1.71	2012	1.77
1999	1.75	2013	1.71
2000	1.86	2014	1.71
2001	2.02	2015	1.69
2002	1.97	2016	1.73
2003	1.97	2017	1.69
2004	2.00	2018	1.74
2005	1.97	2019	1.76

2006	1.94	2020	1.93
2007	1.9	2021	1.87
2008	1.89	2022	1.81
2009	1.92	2023	1.81
2010	1.83	2024	1.79

المصدر : الجدول من إعداد الباحث باعتماد على بيانات صندوق البنك الدولي

https:// data.worldbank.org

المبحث الثاني : الجانب الاجتماعي لعملية التنمية في كندا

يمثل الجانب الاجتماعي أحد الأبعاد الأساسية للتنمية في كندا، إذ ارتبط تطور المجتمع الكندي بتوسيع الخدمات العامة وتحسين المستوى المعيشي للسكان، ولاسيما في مجالات التعليم والرعاية الصحية والإسكان ، كما سنرى في النقاط الاتية:

اولاً: السياسات التعليمية في كندا

تُعد السياسة التعليمية في كندا من الركائز الاساسية التي أسهمت في دعم المسيرة التنموية فيها وبناء رأس المال البشري، إذ شهد النظام التعليمي الكندي تحولاً تدريجياً، ارتبط بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية التي شهدها المجتمع الكندي، وقد انتقلت السياسة التعليمية تدريجياً من انشاء المدارس ونشر التعليم الأساسي إلى توسيع التعليم الثانوي والجامعي، ثم إلى سياسات العدالة التعليمية وتنمية المهارات والتحول الرقمي، ويتميز النموذج التعليمي الكندي بخصوصية مؤسسية تتمثل في اللامركزية ، إذ تتولى الأقاليم والمقاطعات المسؤولية الأساسية عن التعليم، بينما تعمل الحكومة الاتحادية الكندية كمشرف على العملية التعليمية، فقد شرع دستور كندا عام 1867م في المادة (93) على الاختصاص التشريعي للمقاطعات والاقاليم في مجال التعليم، ولذلك لم تنشأ في كندا وزارة اتحادية تضع منهج وطني موحداً لجميع المدارس بل تطورت أنظمة تعليمية إقليمية متعددة ،وهذا التشريع الدستوري يُعد أحد المفاتيح لفهم السياسة التعليمية الكندية ، فالأقاليم والمقاطعات تحدد بصورة أساسية المناهج وتنظيم المدارس وسياسة المعلمين والتقييم.[12]

وانطلاقاً من ذلك، يمكن دراسة تطور السياسة التعليمية في كندا من خلال مجموعة مراحل تاريخية التي تعكس طبيعة التحولات في أهداف الحكومة الكندية وأولوياتها التعليمية ، فضلاً عن، البرامج والمؤسسات التي اعتمدتها لمعالجة التحديات التعليمية وتحقيق الأهداف التنموية:

[12] – نقلاً عن : حنان محمود عبد الرحمن ، استخدام الموارد التعليمية المفتوحة في كل من كندا وإندونيسيا وإمكان الإفادة منها في مصر: دراسة مقارنة، مجلة التربية، جامعة عين شمس، العدد47، 2023، ص 85.

1 – المرحلة الأولى (1867–1945م): وصفت هذا المرحلة بأنها مرحلة بناء الدولة التعليمية وتوسيع التعليم العام، خلال أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ، قامت المقاطعات في كندا في بناء مؤسسات التعليم العام وتطوير إدارات التعليم، وانتشار التعليم الابتدائي والثانوي، فحينذاك، أصبحت المدارس جزءاً من عملية بناء المجتمع الكندي. [13]

2 – المرحلة الثانية (1945–1960): بعد الحرب العالمية الثانية دخل التعليم في كندا مرحلة توسع كبيرة، واعتباره اداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فقد أدت الزيادة السكانية والتغير الاقتصادي إلى زيادة الطلب على المدارس والجامعات، وتشير التقارير إلى أن إجمالي الالتحاق أكثر من (2,715,900) طالب عام 1951م إلى (4,367,500) عام 1960م، أي بزيادة قدرها (1%) خلال تسع سنوات، وأصبح التعليم خلال هذه المرحلة مرتبطاً بشكل أوضح بالتنمية الاقتصادية ،فالتوسع في التعليم الثانوي والجامعي كان استجابة لحاجة اقتصادية متنامية إلى العمالة الماهرة والمهنيين والمختصين ، بدأت الحكومة الكندية تنظر إلى التعليم بوصفه استثماراً في رأس المال البشري وليس فقط انفاق اجتماعي ، وهو اتجاه أصبح أكثر وضوحاً خلال الستينيات[14].

3 – المرحلة الثالثة (1960–1990): تُعد هذه المرحلة مرحلة التوسع التعليمي الكبير ، إذ شهدت توسعاً كبيراً في التعليم الابتدائي والثانوي وما بعد الثانوي، وارتفاعاً في معدلات ارتفاع الطلبة وإنشاء توسيع مؤسسات التعليم العالي، فوفقاً للتقارير ارتفع إجمالي الالتحاق الطلبة الكنديين إلى (6,363,900) عام 1970م، أي بزيادة تقارب مليوني طالب خلال عقد واحد.

وخلال تلك المرحلة وبالتحديد عام 1964م، إنشات الحكومة الاتحادية (برنامج قروض الطلبة)، بهدف تقليل الحواجز المالية أمام الوصول إلى التعليم ما بعد الثانوي، وفي مرحلته الأولى كان البرنامج يقوم على قروض مضمونة حكومياً تقدم عبر المؤسسات المالية للطلبة الذين لديهم حاجة مالية ، ويدار البرنامج من قبل الحكومة المركزية وبالتعاون مع الأقاليم والمقاطعات كندا، ويمثل هذا البرنامج تحولاً مهماً في السياسة التعليمية لأن تُعد تركز فقط على إنشاء المؤسسات التعليمية ، وإنما بدأت تتدخل أيضا مساعدة الطالب على التمويل للوصول إلى التعليم العالي، وبحلول عام 2024م كان البرنامج قد قدم منذ إنشائه نحو (79.6) مليار دولار من القروض، إلى (7.2) مليون طالب.[15]

---

[13] – نقلاً عن : حيدر شاكر عبيد و شيماء كريم جواد، التعليم في مقاطعة كندا البريطانية 1841–1867، مجلة المستنصرية للعلوم الانسانية، الجامعة المستنصرية ، المجلد 4، العدد2، 2026،ص 138.

[14]- Olga Myhaylovna Elbrekht, The History of Higher Education in Canada, Mediterranean Journal of Social Sciences, vol. 6, no. 5 ,2015,P.P 534–538.

[15] Government of Canada, Employment and Social Development Canada, 2023 to 2024 Canada Student Financial Assistance Program statistical review, Canada.ca: https://www.canada.ca.

وفي عام 1967م، تم تأسيس مجلس وزراء التعليم في كندا(CMEC)، المكون من وزراء التعليم في المقاطعات والأقاليم ، أي أن مجلس وزراء التعليم لم يكن مجلس وزراء اتحادي بل هيئة حكومية مشتركة لمناقشة السياسات التعليمية وتنفيذ المبادرات المشتركة وتمثيل المصالح التعليمية للمقاطعات والأقاليم على المستوى الوطني والدولي.

وفي السبعينيات من القرن الماضي، بدأت السياسة التعليمية تتحول تدريجياً من التركيز على أعداد المؤسسات والطلاب إلى قضايا الجودة والتنظيم و التدريب ، وربط التعليم باحتياجات السوق ، وأصبح تمويل التعليم العالي أحد المجالات المهمة للتعاون بين الحكومة الاتحادية والمقاطعات.

4 – المرحلة الرابعة (1990– إلى الآن): وهي مرحلة الإصلاح والقياس واقتصاد المعرفة، فقد شهدت مرحلة التسعينيات تحولاً في فلسفة السياسية التعليمية الكندية، من التركيز على المدخلات مثل عدد المدارس والطلاب والانفاق إلى مقارنة اداء الأنظمة التعليمية باستخدام المؤشرات والبيانات، ففي عام 1993م اتجه وزراء التعليم إلى إنشاء (برنامج مؤشرات التعليم على مستوى كندا)، أصبح هذه البرنامج أداة لمتابعة السكان في سن الدراسة، وتمويل التعليم، والانتقال إلى سوق العمل والنتائج التعليمية، وهذه المرحلة مهمة جداً من منظور التنمية، لأن نجاح النظام التعليمي لم يّعد يقاس فقط بعدد الطلاب ، وانما أصبح يقاس أيضاً بما احتسبوا من مهارات، وبمدى انتقالهم إلى سوق العمل وبالفوارق التعليمية بين الفئات والمناطق.

وفي عام 1995م ، دخل نظام المساعدة الطلابية مرحلة جديدة، إذ أصبحت المساعدة الاتحادية تشمل المنح إلى جانب القروض، وقد استمر هذا التحول في تطوير نموذج المساعدة المالية للطلاب ذوي الدخل المنخفض والمتوسط، والأشخاص ذوي الإعاقة، وتظهر أهمية هذا السياسة في أنها تعالج جانب تكافؤ الفرص التعليمية، فبدلاً من أن تكون القدرة المالية للأسر الكندية محدداً رئيسياً لإمكانية الالتحاق بالتعليم العالي ، تدخلت الحكومة من خلال القروض والمنح لتقليل الحاجز المالي.[16]

ومع دخول القرن الحادي والعشرون أصبح التعليم مرتبطاً بصورة متزايدة بمفهوم اقتصاد المعرفة، أي الاقتصاد الذي يعتمد على المعرفة والمهارات والبحث العلمي والتكنولوجيا والقدرة على الابتكار، ففي عام 2008م أطلق مجلس وزراء التعليم الكندي إطار (Learn Canada 2020)، وهو أهم أطر التعاون التعليمي على المستوى الوطني، وكانت أهمية هذا الإطار أنه لم يحاول إلغاء الاختصاص الاقليمي في التعليم، وإنما وضع رؤية مشتركة للتعاون بين المقاطعات والأقاليم، كما شملت الأولويات تحسين النتائج التعليمية، وتطوير مهارات السكان، وتحسين الانتقال بين مراحل التعليم والعمل، وفي العام نفسه، أصبح التعليم من أجل التنمية المستدامة أحد مجالات العمل الرئيسية ضمن (Learn Canada 2020)،

[16] - Zhihuan Shao, Analysis of Trends in Education for Canadam, paper presented at the International Conference on Social Sciences and Humanities and Arts , 2022.

وأسس مجلس وزراء التعليم الكندي فريق عمل للتنسيق بين الأقاليم والمقاطعات، وإدماج مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج وإعداد المعلمين.[17]

وفي عام 2016م خصصت الحكومة الكندية نحو (969.4) مليون دولار على (5) سنوات للبنية التحتية التعليمية ، بما يشمل إصلاح المدارس والجامعات ومراكز الابحاث ، وتحسين بيئات التعليم، بعد ذلك [18]،حدثت جائحة (COVID–19) تحولاً كبيراً في التعليم ، إذ اضطرت المدارس والمؤسسات التعليم العالي إلى الاعتماد بصورة واسعة على التعليم عن بعد والمنصات الرقمية، ونتج عن ذلك، تحديات تتعلق بإمكانية الوصول إلى الإنترنيت ، واستمرارية التعلم، والفوارق بين الأسر والمناطق، وهنا تحولت السياسة التعليمية بصورة أكبر نحو العدالة الرقمية، أي ضمان قدرة الطلاب بغض النظر عن دخل الأسرة أو موقعها الجغرافي على الوصول إلى أدوات التعليم الرقمي، كما أصبحت قضايا الصحة النفسية ودعم الطلاب جزءاً مهماً من مرحلة ما بعد الجائحة.

وفي عام 2023م حصلت تحولات مهمة في السياسة التعليمية الكندية، فقد ألغت الحكومة تراكم الفائدة على القروض الطلابية الكندية ابتداء من أبريل 2023م، وهذا الجراء يهدف إلى تقليل تكلفة الدين التعليمي على الطلاب بعد التخرج، وفي عام 2024م ، استمرت الحكومة الكندية في رفع الاستثمار في التعليم، فقد خصصت نحو (545.1) مليون دولار على (3) سنوات للبنية التحتية التعليمية.[19]

وتعكس هذه الاستثمارات استمرار السياسة التعليمية الكندية على معالجة الفجوات التعليمية ليس فقط من خلال البرامج التعليمية، وانما من خلال البنية التحتية والتعليم الخاص وتقليل تكلفة التعليم، أي التعامل مع التعليم باعتباره منظومة متكاملة من المدخلات والموارد والنتائج،

وبحلول عام 2025م ، أصبح النظام التعليمي الكندي يعمل ضمن مجموعة متداخلة من الاولويات مثل : جودة التعليم الاساسي، وتوسيع التعليم العالي، والعدالة في الوصول والتعليم المبكر وتعليم السكان الاصليين، وتنمية المهارات والتحول الرقمي، والتعلم مدى الحياة، وفي الوقت نفسه، ظل التعليم المدرسي لدى الأقاليم والمقاطعات، وهو ما يجعل النموذج الكندي مختلفاً عن الدول التي تدير نظامها تعليمياً مركزياً وطنياً. [20]

---

[17] – هدى عبدربه حميد القرشي، التربية والتنمية البشرية : دراسة مقارنة بين سنغافورة وكندا، مجلة البحث العلمي في التربية، جامعة عين شمس، المجلد 25، العدد 1، 2024، ص 59.

[18] - Government of Canada, Department of Finance, Budget 2016: Growing the Middle Class, Government of Canada, March 22, 2016: https://www.budget.canada.ca.

[20] - Council of Ministers of Education, Canada, "What is CMEC?, Council of Ministers of Education, Canada (CMEC), accessed August 20, 2026: https://www.cmec.ca.

ونستنتج مما تقدم، أن السياسات التعليمية في كندا شهدت تطوراً تدريجياً ارتبط بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية، وانتقلت من التركيز على نشر التعليم العام إلى توسيع التعليم العالي وتنمية المهارات ورأس المال البشري، كما اتجهت لأحقاً نحو تحقيق العدالة التعليمية، ودعم البنية التحتية والتحول الرقمي، ويعكس هذا التطور اعتماد التعليم بوصفه أداة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كندا.

ثانياً: الرعاية الصحية

يقوم نظام الرعاية الصحية في كندا على التغطية الصحية العامة والشاملة، ويمُول أساساً من الضرائب العامة، ولكل مقاطعة وإقليم خطة تأمين صحي عامة خاصة به، إلا أن هذه الخطط تعمل ضمن معايير وطنية حددها قانون الصحة الكندي، لذلك أن كندا لا تمتلك نظاماً صحياً مركزياً واحداً تديره الحكومة المركزية، وإنما هناك منظومة صحية اتحادية – إقليمية تتوزع فيها المسؤوليات بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الاقاليم والمقاطعات.

ويمكن تقسيم تطور نظام الرعاية الصحية في كندا إلى مراحل تاريخية متتابعة كالتالي :

المرحلة الأولى: بداية التأمين الصحي لعام 1947: مثل عام 1947م نقطة تحول عندما أطلقت مقاطعة (ساسكاتشوان) الكندية أول برنامج عام وشامل للتأمين على خدمات المستشفيات لجميع سكان المقاطعة، وقد اثبتت هذه التجربة إمكانية الانتقال من الرعاية الصحية القائمة على الدفع الفردي إلى نظام يعتمد على التأمين العام، و أصبحت مقاطعة (ساسكاتشوان) نموذجاً مهماً اقتدت به بقية المقاطعات الكندية لاحقاً .[21]

المرحلة الثانية من عام (1957–1990): اصدرت الحكومة الكندية عام 1957م قانون التأمين على المستشفيات والخدمات التشخيصية ، وبدأت من خلاله مشاركة الحكومة الاتحادية في تكاليف الصحي مع المقاطعات والأقاليم، وقد أسهم هذا التشريع في تشجيع المقاطعات على انشاء برامج عامة وشاملة للتأمين ، وبحلول عام1961م كانت جميع المقاطعات والأقاليم قد أصبحت توفر تأميناً عاماً لخدمة المستشفيات.

وفي عام 1979م كلفت الحكومة الكندية الفيدرالية القاضي(إيميت هول) بمراجعة حالة الخدمات الصحية في كندا، في ظل تزايد النقاش حول العدالة في الحصول على الخدمات الصحية والرسوم، وأسهم ذلك في إعادة التأكيد على ضرورة حماية الطابع العام للنظام ومنع الحوافز المالية أمام الحصول على الخدمات الصحية الضرورية ،كما يمثل عام 1984م مرحلة مفصلية في تاريخ الرعاية الصحية الكندية، إذ أقر البرلمان الكندي قانون الصحة الذي وضع الإطار الوطني الأساسي للتأمين الصحي العام ، وقد حدد قانون الصحة الكندي لعام 1985م خمسة مبادئ أساسية هي :[22]

[21] – نقلاً عن : احمد عزت عبد الفتاح، التجارب الدولية لإدارة وتمويل اقتصاديات النظم الصحية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنوفية، المجلد 62، العدد1، 2025، ص 100.

[22]- G. P. Marchildon, Canada, Health System of, in International Encyclopedia of Public Health, vol. 1, ed. Kris Heggenhougen and Stella R. Quah San Diego: Academic Press, 2008,P 381

1 – الشمولية: يتميز النظام الصحي الكندي بتوفير التغطية الصحية الشاملة لجميع السكان المؤهلين وفق شروط موحدة، بحيث لا تكون القدرة المالية للفرد هي الأساس في الحصول على الخدمات الصحية المؤمَن عليها، ويُعد مبدأ الشمولية أحد المبادئ الخمسة المنصوص عليها في قانون الصحة الكندي.

2– التمويل العام: يعتمد النظام الكندي بدرجة كبيرة على التمويل العام، إذ تمثل الحكومة مصدراً رئيسياً لتمويل الرعاية الصحية.

3 – إمكانية الحصول على العلاج على أساس الحاجة الطبية: من المبادئ التي اقرها قانون الصحة الكندي، هو أن الوصول إلى الخدمات الصحية المؤمن عليها يستند إلى الحاجة الطبية وليس القدرة على الدفع.

4 – عدم فرض رسوم مباشرة على الخدمات الطبية المؤمن عليها: يحظر الإطار القانوني الكندي فرض رسوم إضافية أو رسوم استخدام على المرضى مقابل الخدمات الطبية المؤمن عليها، ويُعد منح هذه الرسوم وسيلة لحماية مبدأ العدالة في الوصول إلى الرعاية الصحية.

5 – قابلية النقل: تهدف الرعاية الصحية في كندا إلى استمرار التغطية الصحية عند انتقال الفرد بين المقاطعات والاقاليم، مع وجود ترتيبات معينة للرعاية أثناء السفر خارج المقاطعة أو السفر خارج كندا.

المرحلة الثالثة – من التسعينيات وبداية القرن الحادي عشر: انتقلت السياسات الصحية الكندية تدريجياً من مجرد توسيع التغطية إلى التركيز على جودة الخدمات وكفاءة الانفاق واستخدام البيانات الصحية، ففي عام 1994م تم إنشاء المعهد الكندي للمعلومات الصحية، الذي يُعد المؤسسات المهمة في دراسة السياسة الصحية الكندية، الذي أصبح مؤسسة مستقلة غير ربحية توفر البيانات والتحليلات المتعلقة بالنظام الصحي الكندي ، وتنتج قواعد بيانات ومؤثرات تسمح للحكومة والباحثين بمقارنة أداء النظم الصحية بين المقاطعات والأقاليم.[23]

وأصبحت التكنولوجيا الرقمية والرعاية الافتراضية جزءاً من النظام الصحي الكندي، وخاصة بعد جائحة (DOVID)، وتشمل هذه العمليات الاستشارات الافتراضية ، والسجلات الصحية الإلكترونية، وتبادل المعلومات الصحية وتحسين استخدام البيانات في اتخاذ القرارات، وشهد عام 2024م تطوراً مهماً باتجاه توسيع نطاق الحماية الصحية العامة ، لاسيما من خلال قانون التأمين الدوائي، الذي وضع إطاراً تشريعياً للعمل باتجاه التغطية الدوائية، ويعكس ذلك، الانتقال الرعاية الصحية الكندية من التركيز على المستشفيات والأطباء إلى معالجة جوانب أخرى من تكلفة الرعاية الصحية مثل الأدوية الموصوفة.

[23] - Sonia Kuile, Cécile Rousseau, Marie Munoz, and Marie-Jo Ouimet, The Universality of the Canadian Health Care System in Question: Barriers to Services for Immigrants and Refugees, International Journal of Migration, Health and Social Care 3, no. 1 ,2007,p 15.

ويمول النظام الصحي الكندي من مصادر عامة وخاصة، ويأتي الجزء الأكبر من التمويل من القطاع العام، بينما يشمل التمويل الخاص مدفوعات الأسر وشركات التأمين الخاص وغيرها، وتشير بيانات المعهد الكندي للمعلومات الصحية (CIMI)، إلى أن التمويل العام قد وصل إجمالي الإنفاق الصحي في كندا، إلى نحو (399) مليار دولار كندي في عام 2025م، أي نحو (9,626) دولار لكل فرد، وأن يمثل الإنفاق العام حوالي (71%) من إجمالي الإنفاق الصحي، بينما شكل الانفاق الخاص (28,8%)، واستحوذت على (26,0%) من الانفاق، والأطباء على (13,8%)، والأدوية على (13,3%). [24]

يمكننا القول: أن تطور الرعاية الصحية في كندا مر من نموذج محدود يعتمد على الدفع الفردي إلى التأمين الصحي العام ، ثم إلى نظام وطني قائم على مبادئ قانون الصحة الكندية، واخيراً إلى المرحلة الحديثة التي تركز على توسيع نطاق التغطية وتحسين جودة الخدمات والاستدامة والرقمنة، لذلك فإن التجربة الكندية لا تمثل نظاماً ثابتاً ،وإنما عملية مستمرة من الاصلاح والتكيف مع التغيرات السكانية والاقتصادية والتكنولوجيا.

ثالثاً: سياسات الاسكان في كندا

تتميز سياسات الإسكان في كندا بأنها سياسات متعددة المستويات، تشترك في صياغتها وتنفذها الحكومة الفيدرالية وحكومات الأقاليم والمقاطعات ، والبلديات إلى جانب القطاع الخاص، واذا نظرنا للتطور التاريخي للسياسات الإسكان في كندا، فإن بداية التدخل الحكومي المنظم في الإسكان بصورة أكثر وضوحاً في المدة ما بعد الحرب العالمية الثانية، في ظل الحاجة إلى إعادة بناء الاقتصاد وتوفير المساكن لسكانها، وتُعد سنة 1946م محطة الأولى مع إنشاء مؤسسة الإسكان والتمويل العقاري ،الذي أصبح المؤسسة الرئيسية في تنفيذ السياسات الإسكانية، وقد ركزت السياسة الإسكانية في تلك الفترة على تحفيز القطاع الخاص والتمويل العقاري، ثم جاءت تعديلات على قانون الإسكان الوطني عام 1964م، لتوسيع نطاق التدخل الحكومي، فقد كانت كندا في تلك الفترة تعاني من مشاكل عدة أهمها النقص الكبير في المساكن خصوصاً بعد عودة الجنود وأسرهم من الحرب، فقد اتجهت الحكومة من خلال سياستها الإسكانية ومؤسسة الإسكان والتمويل العقاري إلى تشجيع بناء المساكن، ودعم التمويل العقاري، وتوفير آليات للائتمان العقاري، ودعم سوق الإسكان الخاص، مع هذا، ظل الإسكان الاجتماعي محدود.[25]

شهدت السبعينيات توسعاً كبيرة في السياسة الإسكانية الكندية، لمواجهة مشكلة ارتفاع تكاليف السكن ، وعدم قدرة الأسر منخفضة على الحصول على سكن مناسب، بالإضافة إلى زيادة الطلب الحضري، اتجهت الحكومة إلى معالجة تلك القضايا من خلال سياسات الإسكان المدعوم والتعاونيات السكنية، برامج الإسكان العام، والإسكان لذي المنخفض ، وتحسين نوعية المساكن، دعم وإعادة تطوير المناطق الحضرية، كما كانت تعديلات قانون الإسكان الوطني عام 1973م

[24] – صندوق البنك الدولي : https:// data.worldbank.org

[25] - David Varady, The rise of the neighbourhood in Canada: 1880- 2020, *International Journal of Housing Policy* ,2025,P56.

ايضاً من أهم محطات تلك المرحلة، بالتالي، اصبحت السياسات الإسكانية أكثر وضوحاً باعتبارها سياسة رفاه اجتماعي وليست مجرد سياسة تمويل عقاري.[26]

في بداية الثمانينيات، حدث تحول في السياسة الإسكانية الكندية باتجاه تقليل الدور المباشر للحكومة الفيدرالية، فقد تم نقل المسؤوليات المالية والإدارية إلى المقاطعات مما أدى إلى تقليص نمو الإسكان الاجتماعي، وفي عام 1993م انسحبت الحكومة الفيدرالية إلى حد كبير في تمويل أنشاء مساكن اجتماعية جديدة، ثم توسعت عملية نقل المسؤوليات إلى المقاطعات والأقاليم في منتصف التسعينيات، وهنا دخلت كندا مرحلة اللامركزية الإسكانية، وهذا المرحلة مهمة جداً لأنها تفسر جزءاً من العجز المتراكم في مخزون الإسكان الميسور التي حاولت الحكومات الكندية المتعاقبة على معالجته.[27]

أما خلال الأعوام (2000 إلى 2014م)، بدأت تظهر مشاكل بصورة أكبر، منها: ارتفاع اسعار العقارات ، وارتفاع الإيجارات في المدن الكبرى ، وانخفاض قدرة المواطنين على تحمل تكاليف السكن ، وتراجع المعروض من الإسكان الميسور، تراكم الحاجة إلى صيانة وتجديد الإسكان الاجتماعي، ولحل المشاكل الإسكانية المتراكم ، ومع وصول حكومة (جاستن ترودو) إلى السلطة عام 2015م، عادت سياسة الإسكان إلى صدارة السياسة الاجتماعية الفيدرالية، حيث أعلنت الحكومة الكندية نيتها إعادة القيادة الفيدرالية في مجال الإسكان، وهنا بدأ التحول من مرحلة الانسحاب واللامركزية إلى عودة القيادة الفيدرالية، ففي عام 2016م بدأت الحكومة مشاورات وطنية واسعة حول صياغة سياسة وطنية تستطيع معالجة المشاكل الإسكانية التي عانت منها كندا ، وبالخصوص قضايا: (التشرد–الإسكان الاجتماعي– الإسكان لكبار السن– الإسكان للأشخاص ذوي الإعاقة – نقص المساكن – الإسكان للسكان الاصليين– عدم القدة على تحمل تكاليف السكن) .

وهذه المشاورات مهدت لإطلاق الاستراتيجية الوطنية للإسكان عام 2017م، التي تُعد أهم عام في السياسة الإسكانية الحديثة، وهي خطة طويلة الأجل تجاوزت في تصميمها الأول (10) سنوات، وبلغت قيمتها الإجمالية إلى أكثر من (115) مليار دولار كندي، وفي 2018م بدأ التنفيذ الفعلي لعدد من برامج الاستراتيجية الوطنية ،فقد أصبحت الحكومة الكندية تستخدم أدوات متنوعة مثل (المنح – القروض – الأراضي العامة – الدعم المباشر – الشركات)، وتقوم الاستراتيجية على ستة مجالات رئيسة ،هي:[28]

1 – الإسكان للأشخاص الأكثر احتياجاً

2 – استدامة الإسكان المجتمعي

[26]- David Varady,Op.cit. P.70.

[27]

[28] - Canada Mortgage and Housing Corporation (CMHC), *Discussion Paper: A Human Rights-Based Approach to Housing*, National Housing Strategy, Government of Canada, 2018.

3 – الإسكان للسكان الاصليين

4 – الإسكان في المناطق الشمالية

5 – الإسكان والمجتمعات المستدامة

6 – تحقيق توازن أفضل في عرض المساكن

ومن أهم البرامج التي تضمنتها الاستراتيجية الوطنية للإسكان الكندية هي: [29]

ا– برنامج تمويل الإسكان الميسور: بحسب الحكومة الكندية يستهدف البرنامج دعم نحو (60) الف وحدة جديدة ، وتجديد وإصلاح نحو (240) الف وحدة، لتحقيق ذلك تم أنشاء صندوق الإسكان الميسور التكلفة ، وتم تخصيص مبلغ أكثر من (15) مليار دولار كندي.

2 – برنامج قروض بناء الشقق: يوفر البرنامج قروضاً منخفضة التكلفة لإنشاء مساكن للإيجار، وليس فقط الإسكان الاجتماعي، يُعد هذا البرنامج مهم جداً لأنه يمثل انتقالاً من مجرد تقديم اعانات إسكان إلى استخدام الحكومة للتمويل منخفض التكلفة لزيادة العرض، وقد وصل التمويل المخصص للبرنامج إلى أكثر من (55) مليار دولار كندي، بهدف دعم أكثر من (131) الف وحدة سكنية للإيجار .

3 – برنامج استخدام الأراضي العامة: اصبحت الاراضي الحكومية احد عناصر السياسة الاسكانية الجديدة لذلك تحاول الحكومة تقليل تكلفة الاراضي من خلال اتاحة الاراضي العامة للمشروعات السكنية ، وفي عام 2024م ، أعلنت الحكومة عن خطة الاراضي العامة للمنازل ، بما في ذلك صندوق لاقتناء الاراضي بقيمة (500) مليون دولار .

4 – برنامج الاسكان التعاوني: تاريخياً لعبت التعاونيات السكنية دوراً مهماً في كنداً ، اطلقت الحكومة برنامج تطوير الإسكان التعاوني، بقيمة (1.5) مليار دولار كندي، والهدف هو بناء جيل جديد من المساكن التعاونية.

5 – برنامج مكافحة التشرد: اطلق في عام 2019م برنامج (الوصول إلى المنازل)، الذي يقوم على : (منع التشرد – تقليل التشرد – دعم الاسكان المستقر– دعم المجتمعات المحلية – توفير خدمات للفئات الأكثر هشاشة – استخدام البيانات المحلية – التنسيق بين المؤسسات)، وتبلغ القيمة المخصصة للبرنامج (5) مليارات دولار.

[29] - Employment and Social Development Canada, BACKGROUNDER: Canadas National Housing Strategy, Government of Canada, Canada.ca : https://www.canada.ca.

ومن بعد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الإسكانية في كندا، تم اقرار قانون السكن، الذي ينص على التزام الحكومة بالسعي إلى تحقيق التدريجي للحق في السكن الملائم ، أي لم يُعد السكن ينظر إليه فقط كسلعة اقتصادية أو سياسة اجتماعية ، وانما اعترف التشريع الفيدرالي بالسكن الملائم ضمن إطار الحق في السكن.

شهد عام 2025م تحولاً مؤسسياً مهماً في السياسة الإسكانية الكندية ، تمثل في اطلاق مؤسسة (بناء المنازل في كندا) ، بوصفها وكالة اتحادية جديدة تهدف إلى زيادة انتاج السكن الميسور على نطاق واسع، وجاء انشاء المؤسسة استجابة لفجوة العرض السكني وارتفاع تكاليف البناء والارض ، فضلاً عن، عن محدودية قدرة الآليات السوقية التقليدية على توفير مساكن ميسورة بالسرعة المطلوبة، وتميزت المؤسسة الجديدة عن ادوات السياسة الاسكانية السابقة، بامتلاكها مجموعة متكاملة من أدوات التدخل ، تشمل العمل كمطور مباشر للمشروعات السكنية إلى جانب القطاع الخاص والقطاع غير ربحي والتعاونيات ، توفير الأراضي العامة، والتمويل المرن، كما تبنت مؤسسة بناء المنازل في كندا أساليب البناء الحديثة و المسبق الصنع بهدف تقليل تكلفة ومدة انشاء الوحدات السكنية, وقد خصصت الحكومة الكندية في ميزانية عام 2025م ما يصل إلى (13) مليار دولار على مدى (5) سنوات لدعم عمليات المؤسسة .[30]

يتضح من استعراض للسياسات الإسكانية في كندا أن الحكومة انتقلت تدريجياً من الاعتماد على آليات السوق والتمويل العقاري إلى تبني تدخل الحكومي أكثر شمولاً لمعالجة تحديات السكن، وقد تطورت السياسات من دعم الإسكان الاجتماعي والتعاوني إلى اعتماد الاستراتيجية الوطنية للإسكان عام 2017م، وتعزيز الحق في السكن عام 2019، ثم توسعت برامج زيادة العرض و حماية الاسكان الميسور ومكافحة التشرد والأراض العامة ، وفي الاعوام الأخيرة اتجهت الحكومة نحو تعزيز دورها المباشر في تمويل وانتاج المساكن، ولاسيما من خلال إنشاء مؤسسة بناء المنازل في كندا، عام 2025م، ويعكس هذا التطور ادراكاً متزايداً بأن السياسات التنموية الإسكانية تتطلب تكاملاً بين السياسات الإسكانية والاجتماعية والتخطيط الحضري، بما يسهم في تحقيق سكن ملائم وميسور ومستدام لمختلف فئات المجتمع الكندي.

الخاتمة :

في ضوء ما تم تناوله في هذا البحث، يتبين أن العملية التنموية في كندا تمثل مساراً تاريخياً متكاملاً ، تداخلت فيه التحولات الاقتصادية والمؤسسية على نحو أسهم في تشكيل بنية الدولة والمجتمع والاقتصاد، فقد ارتبط الاقتصاد تطوير الاقتصاد الكندي بالانتقال التدريجي بين أنماط إنتاجية مختلفة.

كما يتضح أن تحولات الاقتصادية رافقها تطور في المجالات الاجتماعية والخدمية، إذ أصبحت قطاعات التعليم والرعاية الصحية والإسكان مكونات أساسية في البنية التنموية للدولة الكندية، وقد أدى تطور هذه القطاعات إلى أحداث تغيرات

[30]- Department of Finance Canada, *Briefing binder created for the Minister of Finance and National Revenue and the Deputy Minister of Finance on the occasion of their appearance at the Standing Committee on Finance on February 5, 2026 on Bill C-15*, Government of Canada, Canada.ca,2026,: https://www.canada.ca

مهمة في نوعية الخدمات المقدمة للسكان على مستوى القطاعات والاقاليم الكندية، بما يعكس اتساع مفهوم التنمية من مجرد تحقيق النمو الاقتصادي إلى الاهتمام بمختلف جوانب الحياة الاجتماعية.

وبذلك يمكن القول، إن التجربة التنموية الكندية تمثل نموذجاً متكاملاً اتسم بتعدد مراحله وتنوع أدواته وتداخل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما يجعلها من التجارب المهمة في الدراسات التنموية ، لما توفره من مجال واسع لفهم كيفية تشكل السياسات العامة وتطورها في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتعاقبة .

المصادر :

1. احمد عزت عبد الفتاح، التجارب الدولية لإدارة وتمويل اقتصاديات النظم الصحية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنوفية، المجلد 62، العدد1، 2025.
2. حنان محمود عبد الرحمن ، استخدام الموارد التعليمية المفتوحة في كل من كندا وإندونيسيا وإمكان الإفادة منها في مصر: دراسة مقارنة، مجلة التربية، جامعة عين شمس، العدد47، 2023.
3. حيدر شاكر عبيد و شيماء كريم جواد، التعليم في مقاطعة كندا البريطانية 1841–1867، مجلة المستنصرية للعلوم الانسانية، الجامعة المستنصرية ، المجلد 4، العدد2، 2026.
4. سعود بن مويزة ، استراتيجية الابداع لتطوير القطاع العام – إشارة لحالة كندا، مجلة العلوم التجارية، جامعة الاغواط، المجلد 21، العدد 2، 2022.
5. هدى عبدربه حميد القرشي، التربية والتنمية البشرية : دراسة مقارنة بين سنغافورة وكندا، مجلة البحث العلمي في التربية، جامعة عين شمس، المجلد 25، العدد 1، 2024.
6. أسامة حسين كامل و أماني ماهر أحمد ، السياسات الاقتصادية في كندا، ورقة بحثية غير منشورة ،(إشراف : عبد الله فيصل)، كلية التجارة ، جامعة أسيوط.
7. Richard Pomfret, The Economic Development of Canada ,London: Routledge, 2013.
8. David Varady, The rise of the neighbourhood in Canada: 1880- 2020, *International Journal of Housing Policy* ,2025.

9. Sonia Kuile, Cécile Rousseau, Marie Munoz, and Marie-Jo Ouimet, The Universality of the Canadian Health Care System in Question: Barriers to Services for Immigrants and Refugees, International Journal of Migration, Health and Social Care 3, no. 1 ,2007.

10. Stephen S. Poloz, "From Hewers of Wood to Hewers of Code: Canadas Expanding Service Economy" (remarks, C.D. Howe Institute, Toronto, ON, November 28, 2016), Bank of Canada.

11. G. P. Marchildon, Canada, Health System of, in International Encyclopedia of Public Health, vol. 1, ed. Kris Heggenhougen and Stella R. Quah San Diego: Academic Press, 2008.

12. Olga Myhaylovna Elbrekht, The History of Higher Education in Canada, Mediterranean Journal of Social Sciences, vol. 6, no. 5 ,2015.

13. - Nathan Nunn, "Rethinking economic development, Canadian Journal of Economics, vol 52, no. 4 ,2019.

14. Zhihuan Shao, Analysis of Trends in Education for Canadam, paper presented at the International Conference on Social Sciences and Humanities and Arts , 2022.

15. Donald J. Savoie, *Reviewing Canadas Regional Development Efforts*, Royal Commission on Renewing and Strengthening Our Place in Canada, 2003.

16. Nozimjon Abdujalilov and Aziz Zikriyoev, "The economy of Canada, State University of Economics, Faculty of Management, 2025.

17. Council of Ministers of Education, Canada, "What is CMEC?, Council of Ministers of Education, Canada (CMEC), accessed August 20, 2026:
https://www.cmec.ca.
18. Government of Canada, Department of Finance, Budget 2016: Growing the Middle Class, Government of Canada, March 22, 2016:
https://www.budget.canada.ca.
19.

20. Employment and Social Development Canada, BACKGROUNDER: Canadas National Housing Strategy, Government of Canada, Canada.ca : https://www.canada.ca.

21. Canada Mortgage and Housing Corporation (CMHC), *Discussion Paper: A Human Rights-Based Approach to Housing*, National Housing Strategy, Government of Canada, 2018.

22. Government of Canada, Employment and Social Development Canada, 2023 to 2024 Canada Student Financial Assistance Program statistical review, Canada.ca: https://www.canada.ca.

23. Department of Finance Canada, *Briefing binder created for the Minister of Finance and National Revenue and the Deputy Minister of Finance on the occasion of their appearance at the Standing Committee on Finance on February 5, 2026 on Bill C-15*, Government of Canada, Canada.ca,2026,: https://www.canada.ca